أنقرة تهدد باريس بمزيد من الإجراءات على خلفية قضية الأرمن

©Reuters

إعداد/ مشتاق محمد يحيى

أنقرة/متابعات:

هددت تركيا فرنسا يوم أمس باتخاذ مزيد من الخطوات ضدها إذا أقر مجلس الشيوخ الفرنسي مشروع قانون يجرم إنكار الإبادة الجماعية للأرمن في تركيا العثمانية.

وقال مجلس الأمن القومي، أعلى هيئة لشؤون الأمن بتركيا، في بيان، إنه يأمل بأن يسود الرشد في فرنسا، وألا تتمادى باريس في الخطأ.

وأضاف المجلس بعد اجتماع استمر خمس ساعات فيما يتعلق بهذا الموضوع فإن الإجراءات التي أعلنت عنها الحكومة وإجراءات إضافية أخرى سيعلن عنها، وذلك حسب ما تتخذه فرنسا من خطوات.

وجاء في بيان للمجلس الذي يضم أكبر جنرالات تركيا وأعضاء مجلس الوزراء والرئيس عبد الله غل إذا أصبح المشروع قانونا فسوف يكون هناك اعتراض بكل وسيلة على هذا الإجراء الجائر.

وكانت أنقرة ردت بغضب حينما وافق مجلس النواب الفرنسي الأسبوع الماضي على مشروع القانون، إذ استدعت سفيرها من باريس وحظرت الطائرات والسفن الحربية الفرنسية من الهبوط والرسو في تركيا وجمدت اللقاءات السياسية والاقتصادية.

وفرنسا هي خامس أكبر سوق للصادرات التركية وسادس الدول المستورد للبضائع والخدمات منها. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 14 مليار دولار في الأشهر العشرة الأولى من عام 2011.

ذكر أن فرنسا اعترفت في 29 يناير/ كانون الثاني 2001 بالإبادة الأرمنية عام 1915، التي يقول الأرمن إنه راح ضحيتها أكثر من مليون أرمني على يد الجيش العثماني.

وتتفق الطبقة السياسية بفرنسا، على مختلف توجهاتها، على ضرورة تبني مشروع القانون الذي يجرم إنكار الإبادة الجماعية للأرمن، بل إن أصواتا من داخل الحكومة طالبت بالتعجيل في تطبيقه.

بيد أن الصحافة الفرنسية كشفت أن هناك سياسيين يعارضون هذه الخطوة، وبينهم وزير الخارجية آلان جوبيه الذي يخشى من انعكاسها على العلاقات الثنائية بين فرنسا وتركيا، وأشارت الصحف إلى أن جوبيه ربما يكون قد أبلغ ساركوزي بهذه المخاوف.

ويشار بهذا الصدد إلى أن تلك الأزمة هي الأحدث التي تصيب العلاقات الفرنسية التركية، والتي توترت بالفعل بسبب معارضة ساركوزي الشديدة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

لبنان يدعو إلى ضبط الحدود ومنع تهريب السلاح

لبنان/ متابعات:

دعا المجلس الأعلى للدفاع في لبنان إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تكفل منع تهريب السلاح من لبنان وإليه، كما طلب من الأجهزة الأمنية في البلاد التشدد في مكافحة الإرهاب وتعزيز السلم الأهلي ومنع أي إخلال أو عبث فيه.

جاء ذلك بعد اجتماع المجلس أمس برئاسة الرئيس ميشال سليمان وحضور رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ووزراء الدفاع فايز غصن، والداخلية مروان شربل، والخارجية عدنان منصور، وقائد الجيش العماد جان قهوجي، إلى جانب قادة أمنيين آخرين.

وذكر المجلس في بيان له أنه توقف عندما حصل مؤخرا من أحداث في المناطق الحدودية التي أدت إلى مقتل مواطنين لبنانيين، حيث أكد الرئيس استنكار ما حدث، وشدد على استمرار الجهات الأمنية والقضائية والدبلوماسية بإجراء التحقيقات والخطوات اللازمة.

وأضاف البيان أن المجلس شدد على منع تهريب السلاح من وإلى لبنان وضبط الوضع الأمني في القرى الحدودية ومنع الخروق وضرورة اتخاذ الإجراءات الأمنية والقضائية عند كل خلل.

وذكر أن المجلس اطلع على الوضع الأمني في الجنوب وأكد الاستمرار في التعاون مع القوات الدولية العاملة في الجنوب وتشديد الإجراءات لحماية تنقلاتهم.

وكانت قوة فرنسية تابعة للقوات الدولية تعرضت خلال الشهر الجاري لعملية تفجير قرب مدينة صور الساحلية الجنوبية أدت إلى سقوط خمسة جرحى من أفراد الدورية.

من جهته قال نجيب ميقاتي إنه ليس هناك دليل على أن مقاتلين من تنظيم القاعدة ينشطون في لبنان ردا على تصريح لوزير الدفاع قال فيه إن القاعدة أرسلت مقاتلين إلى الحدود بين لبنان وسوريا.

ونقلت الوكالة الوطنية للإعلام وهي الوكالة الرسمية في لبنان عن ميقاتي قوله للصحفيين ليس هناك أدلة ثابتة حول وجود تنظيم القاعدة في بلدة عرسال.

وأضاف أن الجيش دخل تلك البلدة بناء على معلومة عن وجود شخص في البلدة ربما مرتبط بتنظيم إرهابي دولي ولكن لم ترد معلومات عن وجود جماعات منظمة أو تنظيم معين وليس هناك أدلة ثابتة حول وجود تنظيم القاعدة .

©Reuters

وكان وزير الدفاع اللبناني فايز غصن قال الأسبوع الماضي إن مسلحين من القاعدة يعملون على الحدود ينتحلون صفة نشطاء لكن وزير الداخلية اللبناني انتقد هذا التصريح في وقت لاحق ونفى أن يكون للقاعدة وجود في لبنان.

اشتباكات بين متدينين يهود وقوات الشرطة الإسرائيلية جنوب تل أبيب

تل أبيب/ متابعات:

قام مئات من اليهود المتدينين مساء أمس الجمعة بأعمال شغب في مدينة إسرائيلية أصبحت نقطة ساخنة لمحاولاتهم فرض قواعد السلوك الخاصة بهم.

وأفادت تقارير إعلامية بأن المشاغبين ألقوا الحجارة وأضرموا النار في صناديق القمامة وعرقلوا حركة المرور في مدينة بيت شمس التي يقطنها نحو 90 ألف شخص في القدس.

ومثلت مدينة بيت شمس مركز الاهتمام هذا الأسبوع بعدما أظهر تقرير تلفزيوني الجمعة الماضية متدينين يهودا يبصقون على فتاة متدينة (ثمانية أعوام) اعتبروا أنها لا ترتدي زيا محتشما بقدر كاف.

ولدى استقباله الفتاة عند عودتها إلى المدرسة بعد أسبوع من وقوع الحادثة، قال وزير التعليم جدعون ساعر لن نركع أمام التهديدات والبلطجة.

كما اشتبك العشرات من المتدينين في المدينة مع الشرطة خلال محاولتها إزالة لافتة تطالب النساء بعدم التجمع أمام معبد.

وكان أكثر من عشرة آلاف إسرائيلي خرجوا الثلاثاء الماضي في مظاهرة احتجاجا على التمييز ضد المرأة والتطرف الديني في بيت شمس شاركت فيها زعيمة المعارضة تسيبي ليفني. وقال المعلقون الإسرائيليون إن بيت شمس باتت رمزا للصراع بين إسرائيل الدينية والعلمانية.

على صعيد آخر قتلت اسرائيل يوم أمس الجمعة زعيم فصيل مرتبط بالقاعدة في ضربة جوية في قطاع غزة بعد ان اتهمته بالضلوع في اطلاق صواريخ والتخطيط لشن هجوم عليها من شبه جزيرة سيناء المصرية المجاورة.

والغارة الجوية الاسرائيلية هي ثاني غارة توقع قتلى تستهدف جماعة سلفية هذا الأسبوع. وقال نشطاء ان القتيل في غارة يوم الجمعة هو مؤمن ابو دف من جيش الاسلام الذي ينتمي الى مجموعة فضفاضة تعلن تحالفها مع القاعدة والذي تعزز بمتطوعين سلفيين من مصر.

وتسعى حركة المقاومة الاسلامية (حماس) التي تدير قطاع غزة الى التكيف مع حركة فتح ومع مصر التي تسعى للاستقرار بعد سقوط نظام الرئيس السابق حسني مبارك في فبراير شباط.

وقالت وزارة الصحة في حكومة حماس ان ابو دف قتل بضربة صاروخية لحي الزيتون في مدينة غزة. وأصيب خمسة فلسطينيين في الهجوم من بينهم واحد احتاج علاجا في المستشفى.

وقال الجيش الاسرائيلي في بيان ان سلاح الجو استهدف فرقة ارهابية تم تحديد عناصرها قبل لحظات من اطلاق صواريخ على اسرائيل من شمال قطاع غزة.

وأضاف البيان ان ابو دف «دبر ونفذ هجمات ارهابية عديدة ومتنوعة» وانه كان ضالعا في استعدادات لشن هجوم ارهابي تم احباطه على الحدود الاسرائيلية المصرية الاسبوع الماضي.

ويبدو أن اسرائيل تشير بهذا الى عبد الله التلباني وهو نشط سلفي آخر قتلته يوم الثلاثاء وقال الجيش الاسرائيلي انه شارك في التخطيط لهجمات على جنوب اسرائيل عبر سيناء المصرية.

ووضعت القوات الاسرائيلية في حالة تأهب قصوى تحسبا لمثل هذه الهجمات منذ مقتل ثمانية من الاسرائيليين في هجوم شنه مسلحون تسللوا من الحدود المصرية في اغسطس اب. وقتل الجنود الاسرائيليون خلال ملاحقتهم للمسلحين خمسة من حرس الحدود المصري ما أضر بالعلاقات الاستراتيجية مع مصر.

وقال مسؤول أمن اسرائيلي نطلق النار عندما نتعرض لاطلاق نار.. من الواضح أن حماس ليس من مصلحتها اذكاء النيران في هذه المرة لكنها لا تخمدها أيضا.

ورد سامي أبو زهري وهو متحدث باسم حماس قائلا ان من حق الشعب الفلسطيني الدفاع عن نفسه والمشكلة هي أن اسرائيل هي التي تستهدف الفلسطينيين.

وعلى الرغم من أن حماس تطلق دعوات مماثلة لما يطلقه السلفيون بالقضاء على اسرائيل فان طموحاتها لا تتعدى القومية الفلسطينية ولا تتبنى فكرة الجهاد العالمي على غرار تنظيم القاعدة. ويشتمل فكر حماس على امكانية عقد هدنة مع اسرائيل التي تحاول عزل غزة.

وسيطرت حماس على القطاع الساحلي عام 2007.

وأجرى خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس والرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي ينتمي لحركة فتح محادثات للتوصل الى توافق في القاهرة الاسبوع الماضي.

وقال مسؤول ان مشعل قال لعباس انه يؤيد المقاومة السلمية وعقد هدنة في غزة والضفة الغربية في هذه المرحلة لكن حماس لن تقبل بطلب اسرائيلي بالاعتراف بها.

وقالت متحدثة باسم الجيش الاسرائيلي ان صاروخين قصيري المدى اطلقا من غزة يوم الخميس كما أطلق خمسة يوم الاربعاء. وأعلنت لجان المقاومة الشعبية وهي فصيل فلسطيني مسلح مسؤوليتها عن اطلاق الصواريخ.

©Reuters

عواصم العالم

صرب كوسوفو يدعون إلى استفتاء بشان الاعتراف بپريشتينا

كوسوفسكا متروفيتشا (كوسوفو) /14 أكتوبر/ رويترز:

قال مسؤول محلي ان ثلاثا من بين أربع بلديات يديرها الصرب في شمال كوسوفو قررت اجراء استفتاء اوائل 2012 لاتخاذ قرار بشأن ما اذا كانت ستعترف بحكومة پريشتينا التي يهيمن عليها الالبان.

واعلنت كوسوفو التي يمثل الالبان 90 بالمئة من سكانها الاستقلال عن صربيا في 2008. ويهيمن الصرب على قطاع صغير في الشمال على الحدود مع صربيا ويدينون بالولاء لبلجراد مقاومين جهود حكومة كوسوفو لبسط سلطتها على منطقتهم.

وقررت مجالس بلديات كوسوفسكا مترفيتشا وزوبين بوتوك وزفتشان التي يديرها قوميون صرب اجراء الاستفتاء في 15 فبراير شباط لكن برانكو نينيتش رئيس بلدية ليبوسافيتش قال ان مجلس البلدية الذي يهيمن عليه ديمقراطيون موالون للرئيس الصربي بوريس تاديتش لم يحسم أمره بعد.

وقال نينيتش ينص الدستور الصربي صراحة على ان كوسوفو جزء من صربيا وان اجراء استفتاء غير ضروري خصوصا اذا كان الاجراء بدون تنسيق مع حكومة بلجراد.

وقال كريستيمير بانتيتش رئيس بلدية كوسوفسكا مترفوفيتشا للصحفيين باجراء الاستفتاء نريد ان نظهر ان الناس في شمال كوسوفو لا يريدون ان يكونوا جزءا من مؤسسات كوسوفو.

وفقدت صربيا السيطرة على كوسوفو في 1999 عندما شن حلف شمال الاطلسي قصفا على مدار 78 يوما لوقف قتل وطرد السكان ذوي الاصول الالبانية في حرب استمرت عامين لاخماد تمرد اثناء حكم الرئيس الصربي انذاك سلوبودان ميلوسفيتش.

واشنطن تبحث نقل سجين من طالبان من جوانتانامو إلى أفغانستان

واشنطن /14 أكتوبر/ رويترز:

علمت رويترز أن ادارة الرئيس الامريكي باراك أوباما تفكر في تسليم مسؤول كبير في طالبان معتقل في جوانتانامو الى الافغان ليحتجز هناك في اطار مسعى لتحسين فرص التوصل لاتفاق سلام في أفغانستان.

ويشتبه بأن المسؤول المعتقل ارتكب انتهاكات كبيرة لحقوق الانسان.

وأثار التسليم المحتمل لمحمد فضل المسؤول الكبير في طالبان الذي يوصف في جوانتانامو بأنه معتقل خطير للغاية قلقا في الكونجرس الامريكي وبين عدد من مسؤولي المخابرات الامريكية.

ويشتبه بأن فضل وهو قيادي كبير بين صفوف مقاتلي طالبان مسؤول عن قتل الآلاف من الشيعة الافغان وهم أقلية في أفغانستان بين عامي 1998 و2001 .

وكشف موقع ويكيليكس عن وثائق عسكرية أمريكية تفيد بأن فضل كان موجودا عندما وقعت أعمال شغب في سجن في نوفمبر تشرين الثاني من عام 2001 أسفرت عن مقتل جوني مايكل سبان عميل وكالة المخابرات المركزية الامريكية وأول أمريكي يقتل في حرب أفغانستان. وعلى الرغم من ذلك لا توجد أدلة تشير الى أن فضل لعب دورا مباشرا في قتل سبان.

وقال مسؤولون أمريكيون كبار ان الجهود التي بدأوها قبل عشرة شهور لاجراء مفاوضات مستدامة بين حكومة الرئيس الافغاني حامد كرزاي الضعيفة وطالبان وصلت الى مرحلة حاسمة. وذكرت رويترز في وقت سابق من هذا الشهر أن هناك عرضا «باجراءات لبناء الثقة» ومن بينها نقل خمسة معتقلين من جوانتانامو وفتح مكتب لطالبان خارج أفغانستان.

وعلمت رويترز من مصادر بالحكومة الامريكية هوية أحد المعتقلين الخمسة.

وأكد المسؤولون أن المعتقلين لن يفرج عنهم وانما ستنتقل مسؤولية احتجازهم الى جهة أخرى. ولم تتضح على وجه التحديد ظروف احتجازهم.

وردا على أسئلة من رويترز قال مسؤول كبير في الادارة الامريكية ان الحكومة الافغانية وممثلين عن طالبان يطالبون بالافراج عن فضل وأعضاء بارزين آخرين في طالبان منذ عام 2005

جماعتان حقوقيتان تركيتان تطلبان تحقيقا دوليا في مقتل مدنيين جراء غارة

أنقرة /14 أكتوبر/ رويترز:

دعت جماعتان تركيتان معنيتان بالدفاع عن حقوق الانسان يوم أمس الجمعة الى تحقيق برعاية الامم المتحدة بعدما قتلت طائرات حربية تركية 35 قرويا في ضربة جوية استهدفت المتمردين الاكراد على الحدود مع العراق وصفتها الحكومة التركية بأنها خطأ في العمليات.

وأثارت الضربة التي تحقق فيها الحكومة التركية توترا مع الاقلية الكردية في البلاد واشتباكات رشق خلالها محتجون الشرطة بالحجارة في مدن بمناطق جنوب شرق تركيا الذي تسكنه أغلبية كردية ومناطق في اسطنبول.

وجاء الهجوم بينما يسعى رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان لاشراك الاكراد في محادثات لكتابة دستور جديد من المتوقع أن يتناول مظالم يشكون منها منذ وقت طويل.

وقالت جماعتا رابطة حقوق الانسان ومظلوم دار التركيتان في تقرير أولي حول الضربة التي شنتها تركيا يوم الاربعاء «يتطلب الحادث تحقيقا أكثر تفصيلا .. لكنه اعدام دون محاكمة ويحمل خصائص القتل الجماعي فيما يتعلق بعدد الضحايا».

وأضافتا «يجب أن تحقق منظمات تركية ودولية غير حكومية في الامر ويجب أن ترسل لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة فريقا على الفور».

ووعدت حكومة اردوغان التي أقرت بأن القتلى كانوا مهربين مدنيين ظنت القوات التركية خطأ أنهم من مقاتلي حزب العمال الكردستاني بعدم السماح بالتغطية على ملابسات ما حدث.

وقال بولنت ارينج نائب رئيس الوزراء التركي للصحفيين يوم أمس الجمعة ننتظر نتائج التحقيق. وسنعلن نتائجه.

وأضاف يمكن أن تقع مثل هذه الحوادث في عملية محاربة الارهاب.

وقالت الجماعتان الحقوقيتان ان معظم القتلى الذين سقطوا قرب قرية أولوديري الحدودية تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عاما. وذكرت وسائل اعلام تركية أن 28 من بين القتلى ينتمون لعائلة واحدة.

ووصف حزب السلام والديمقراطية أكبر الاحزاب الموالية للاكراد في تركيا الهجوم بأنه جريمة ضد الانسانية واتهم الجيش التركي بالتغطية على ما حدث.

وقالت هيئة الاركان العامة في موقعها على الانترنت ان طائرات بلا طيار رصدت مجموعة من مقاتلي حزب العمال الكردستاني مساء يوم الاربعاء بعد تلقي معلومة عن تخطيطهم لمهاجمة قواعد أمن تركية في جنوب شرق تركيا. وأضافت أن طائرات حربية استهدفتهم في منطقة ليس بها سكان مدنيون.

وينذر الهجوم باثارة المزيد من العنف من جانب حزب العمال الكردستاني الذي تصفه تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي بأنه منظمة «ارهابية» ويسعى لاقامة وطن للاكراد في صراع أسفر عن مقتل 40 ألف شخص.

تايم :هل بإمكان إيران إغلاق مضيق هرمز؟

هل تستطيع إيران إغلاق مضيق هرمز كما هدد بذلك قائد سلاح بحريتها الأدميرال حبيب الله سياري، أم إن الأمر لا يعدو أن يكون ضربا من الخيلاء العسكرية؟

بطبيعة الحال فإن التلويح بالتهديد ووضعه موضع التنفيذ شيئان مختلفان في نظر الكاتب الأميركي مارك طومسون.

ففي سياق مقاله بعدد مجلة تايم الأخير، يقتطف طومسون جانبا مما كتبته الأستاذة بجامعة تكساس أيوجين غولز في مجلة فورين بوليسي حيث ذكرت أن الدبلوماسيين الغربيين بافتراضهم أن بإمكان إيران إغلاق المضيق بسهولة ينم عن إذعان لنفوذها، وأن الولايات المتحدة بما درجت عليه في مثل هذه الأحوال من رد فوري وعدائي على الاستفزازات الإيرانية إنما تجازف بتصعيد للموقف لا لزوم له.

ثمة نقطة تستحق الذكر هنا وهي أن التحليلات التي تناولت احتمال قيام طهران بعمل عسكري لإغلاق المضيق أشارت في عمومها إلى أن إيران تحصل على نصف إيرادات ميزانيتها تقريبا من صادرات النفط التي تمر عبر مضيق هرمز.

لكن لو قُدِّر لحزمة العقوبات الجديدة أن تُبقي النفط الإيراني بعيدا عن السوق العالمية، فإن ذلك سيعني إطلاق العمل العسكري الإيراني من عقاله.

وينقل طومسون في مقاله عن دراسة أميركية أجريت عام 2010 أن أي إقدام لطهران على إغلاق المضيق سيثير سخط المجتمع الدولي عليها لأن اقتصادات دول العالم ستتضرر بشدة إذا توقفت واردات النفط عبر الخليج العربي.

وماذا لو استخدمت أميركا القوة في مواجهة التهديد الإيراني؟ يقول طومسون إن قائد سلاح البحرية الأميركية رودني ميلز درس ما ينطوي عليه التهديد الإيراني من مضامين عسكرية، وخلص إلى أن هناك إجماعا وسط المحللين بأن الجيش الأميركي ستكون له الغلبة في نهاية المطاف على القوات الإيرانية إذا ما حاولت إيران إغلاق المضيق.

ومع ذلك فإن استخدام القوة العسكرية ضد المحاولة الإيرانية قد لا يكون بالأمر الهين، فإيران حصلت في السنوات الأخيرة على آلاف الألغام البحرية، والمئات من صواريخ كروز المتطورة، وربما أكثر من ألف زورق للهجوم السريع وذلك وفق ما ذكر قائد بحري أميركي في تقريره العام الماضي.

وحض التقرير الولايات المتحدة وحلفاءها على محاربة أي محاولة إيرانية لإغلاق المضيق وذلك انطلاقا من بحر العرب الذي وصفه بأنه آمن نسبيا.

ومن شأن ذلك كما ورد في التقرير أن يتيح لقائد قوات الحلفاء تركيز نيرانه لإنهاك «قوات العدو» وحرمانها من فرصة الرد على النيران.

على أن ذلك لا يعني أن أي معركة تندلع في المضيق ستكون سهلة كما توقع بعض العسكريين على سبيل الخطأ ما ستؤول إليه حرب العراق في حينه. أما إذا اندلعت الحرب بالفعل فإن إيران سترمي بكل ثقلها فيها.

هذه خلاصة ما ورد في مقال مارك طومسون بمجلة تايم. أما صحيفة نيويورك تايمز فقد تناولت الموضوع من زاوية اقتصادية، واصفة التهديد الإيراني بإغلاق المضيق إذا مضت الولايات المتحدة وأوروبا قدما في تطبيق عقوبات جديدة عليها بأنه تهديد غير مقبول.

واعتبرت الصحيفة التهديد الإيراني الأخير بمثابة مؤشر واضح على يأس اقتصادي متعاظم من جانب طهران.

وقالت الصحيفة في افتتاحيتها يوم أمس الجمعة إن العقوبات الجديدة التي تأمل طهران تفاديها هي في حقيقة الأمر قانون أميركي يعاقب الشركات الأجنبية التي تتعامل مع مصرف إيران المركزي، إلى جانب حزمة أخرى من العقوبات التي تخضع للدراسة من قبل الاتحاد الأوروبي، وتشمل فيما تشمل احتمال فرض حظر نفطي.

وبرغم أن الصحيفة ذات النفوذ الواسع أيدت بشدة ممارسة أقصى الضغوط الاقتصادية لكبح جماح طموحات إيران النووية، فإنها أعربت عن اعتقادها بأن معاقبة الشركات الأجنبية لتورطها في إقامة علاقات تجارية محظورة مع إيران ليس بالإجراء الصحيح وقد يُفضي إلى نتائج عكسية ونفور حلفاء أميركا الأوروبيين في وقت يتأهبون فيه لفرض عقوباتهم الأشد على طهران.

لوس أنجلوس :قلق أميركي بشأن تدخل مدنيين في العمليات الاستخبارية

يلعب المقاولون المدنيون دورا بارزا في عمليات الطائرات بدون طيار الأميركية ما يثير قلق العسكريين في ظل تورط المدنيين واطلاعهم على أكثر العلميات العسكرية والاستخبارية سرية وحساسية لدى الولايات المتحدة.

وأشارت صحيفة لوس أنجلوس الأميركية إلى أن الاعتماد الأميركي على المقاولين المدنيين أدى إلى تدخل الشركات الربحية في العمليات العسكرية والاستخبارية، وبالتالي إلى إثارة القلق لدى البعض في الجيش الأميركي، في ظل الأخطاء المحتملة من وراء التحليلات التي يقوم بها مدنيون.

ففي أعقاب الغارة الأميركية بطائرة بدون طيار في أفغانستان عام 2010، والتي أسفرت عن مقتل 15 شخصا مدنيا، كشف تحقيق أجراه الجيش الأميركي عن أن أميركيا مدنيا لعب دورا كبيرا في تنفيذ الغارة.

وأما الخطأ الفادح الذي ارتكبه المدني الأميركي -

والقول للصحيفة- فتمثل في أنه قام بتحليل معلومات تضمنها شريط فيدو من طائرة أميركية بدون طيار من طراز «بريديتور» أو المفترس، والتي كانت تحلق في أجواء المكان الذي تم فيه استهداف مدنيين أفغانيين.

وفي حين كانت الطائرة الأميركية بدون طيار تتعقب من وصفتهم الصحيفة بمسلحين مشتبه فيهم بالقرب من وحدة عسكرية أميركية صغيرة فوق بعض التلال في أواسط أفغانستان، أمر ضابط في الجيش الأميركي بتنفيذ الغارة الجوية ضد قافلة من السيارات، والتي تبين لاحقا أنها تحمل أبرياء من الرجال والنساء والأطفال.

وأما الضابط الأميركي فاعتمد في إصداره أوامره بتنفيذ الغارة على معلومات تحليلية قدمتها موظفة أميركية مدنية تعمل في شركة معنية بتحليل المعلومات الاستخبارية والعسكرية في قاعدة عسكرية في ولاية فلوريدا.